

# الربيع العربي وإشكاليه طروحات البناء الرأسمالي في اقتصاد انتقالي

أ. م. د. عبد الجبار محمود العبيدي  
أستاذ التاريخ والفكر الاقتصادي  
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

## خلاصة البحث

ان الرأسمالية ليست بناءً هندسياً يتم انتظامه وفقاً للنظريات الهندسية والمعادلات الرياضية والفنون المعمارية، لأنها ببساطة نظاماً اجتماعياً يقوم على تشكيلة اقتصادية معينة، والأخيرة تقوم على مستوى معين لتطور قوى الإنتاج (التكنولوجيا) والذي يقوم عليه مستوى معين لعلاقات الإنتاج، ويقوم على التشكيلة الاقتصادية/ نمط الإنتاج نظاماً سياسياً، هو جزء من البناء الفوقي، ولأنها نظاماً اجتماعياً بالمواصفات انفة الذكر فهي ليست بناءً ابن الصفة الارادوية الذاتية والقصدية، بل هي صيرورة ابنة عملية موضوعية لتطور عدد لا يحصى من المتغيرات واصطفافها في ظروف مواتية لتشكيل بنية اقتصادية تقوم على تقدم قوى الإنتاج، وتتطلب توافر طبقة ضليعة المصالح بالتغيير تعمل على تكييف وتغيير كافة الانظمة المؤسساتية والعلاقات والقوانين الحقوقية والتشريعات لموائمة الحركة الصاعدة المنبتقة من رحم القوانين الموضوعية .

اما تصوير الاقتصاد الانتقالي باعتباره اقتصاداً يمثل انتقالاً نحو الرأسمالية بالضرورة، ولا يحتاج سوى الى تعزيز البناء الرأسمالي، فهو لا يعدو أن يكون سوى محض نزهة مترفة في غياب العقل خارج العناصر الموضوعية، التي يفترض انه نتاجاً لها.

## مشكلة البحث

أن مشكلة البحث تكمن في توصيف الحركات السياسية في المنطقة العربية وما يسمى بالحراك العربي تارة، والربيع العربي، تارة، والثورة، تارة، الذي يدور في فلك البناء الرأسمالي، وتوصيفه بالبناء الرأسمالي في اقتصاد انتقالي، كما اصبح يرد في الطروحات المترافقة بالحراك العربي ذاك- كما اصطلح على تسميته- كون تلك الطروحات غريبة عن مسار الحركة وكنهها، وليست مستمدة من داخل حركة البنية الاقتصادية والنمط الاقتصادي بمواصفاته التاريخية، بل من خارجها، في العلاقة مع الصفة الارادويه التي يتم النفخ فيها من خارج تلك البنى، من جهة، ووصفه بالانتقالي كتوصيف لا تاريخي، من جهة ثانية.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 20

العدد ٧5

لسنة ٢٠١٤

الصفحات ٢٩٤-٣٠٨



## هدف البحث

بيان معنى وسلامه توصيف الرأسمالية بالبناء من أجل تحديد مواصفاتها البنيوية، وأسبابها العلية، وميكانيزماتها الاولية، و ثم الانتقال إلى إشكالية بناء الرأسمالية باعتبارها ابنة الاختيار والقصدية والارادويه قبل أن نخرج الى توصيف إشكالية (بنائها) في اقتصاد انتقالي بعد توصيف الأخير واقعاده في البعد التاريخي المتجاهل .

## فرضية البحث

أن الرأسمالية ليست بناء، بل صيرورة، وليست إرادة بل ضرورة، وليست مستهدفه بل مستدرجه، وليست سوى جنينا في طور التشكل، لم تكن يوما رأسمالية بل صارت رأسمالية بعد أن تشكلت أعضائها التناسلية وامتلنت حيانها بالمادة الحية القادرة على توليد وإنجاب رأس المال، و ثم فإن بنائها في اقتصاد انتقالي لا تكمن إشكاليته في الاقتصاد الانتقالي، بالرغم من عدم الاتفاق على توصيفه، بقدر ما تكمن في افتراض إمكانية بنائها وكنها خلقاً ارادويًا ناجزاً لاصيرورة موضوعية مفتوحة .

## منهجية البحث

بالانطلاق من العنوان، على الرغم من إشكاليته للبحث في ما يسمى بالربيع العربي وإشكالية البناء الرأسمالي في اقتصاد انتقالي. أجدني محكوماً لفك تلك الإشكاليات، أو على الأقل فضح مكامن ضلالها وإبهامها الخارجية منها والداخلية لموضوع البحث، أجدني محكوماً بدراسة نشوء الرأسمالية كبنية تاريخيه تشكلت وفقاً لسلسلة من الأحداث والعلاقات ووفقاً لقوى إنتاجيه واليات داخلية خارج الإرادات الفردية، تلك القوى والآليات التي عند تحولها إلى مدرك في العقل الناهض، تحولت إلى عناصر ذاتويه دافعة مقوية للعناصر الموضوعية وبالذات عندما استحالت إلى سياسات وإجراءات ترافقت بالحركة في صيرورتها التاريخية .

وعليه فان البحث سيتوزع على المحاور الاتيه :-

**المحور الأول:** نشأة الرأسمالية / الشروط الموضوعيه / الشروط الذاتويه

**المحور الثاني :** إشكالية البناء الرأسمالي

**المحور الثالث:** الاقتصاد الانتقالي. مدخل تساولي اعتمالي للتأسيس، تساولي اعتمالي لتوصيف الانتقال بين الاشتراطات والمشروطيه الخارجية، وبين الانتقال المزعوم في توصيف الحركات السياسيه الاقليميه المعاصره.



## المحور الأول/ نشأة الرأسمالية

### أولاً . الشروط الموضوعية

ان الانتقال من نظام القنانة الذي اقتضى ما يزيد على المائتي عام في حضن النظام القناني /الإقطاعي الذي كان يمتاز بالهدوء المتوج بالحفاظ على الثبات ودوام الحال وتجنب التغيير الذي من شأنه أن يعرض ذلك التوازن العجائبي للتدمير، بل انه كان يريد أن يكون هو الثبات، بل والثبات نفسه. "أنظر. بول هازار. أزمة الوعي الأوربي ٢٠٠٩ ص ١٥-١٦" ذلك الثبات الذي انعكس في الثبات النسبي لوضع الحرفيين والتجار والزراع وبالقواعد الدينية لتنظيم الحياة والعمل المنظم في نقابات *cuild*، والحفاظ على السعر العادل والأجر العادل، الذي لم يكن عادلاً إلا من حيث انسجامه والمكانة التراتبية الهرميكية للطبقات المهيمنة في الهرم الاجتماعي، وعدم الإخلال به، حيث مكانة الإنسان المحددة في السلم الطبقي تستمد من كونه في جماعه لا بوصفه فرداً منعزلاً (بل ان الفردية اصلاً لم تولد بعد) هذا الوضع الذي انعكس ووجد تعبيره في الحاجات المحدودة، في العمل المتقن، والحياة المحددة باعتبارها محطة إلى حياة أخرى، وحياة أخرى هي الحقيقة، وما اقترن بها من ثبات متمسك بالرضى عملت الكنيسة طيلة مئات السنين على تكريسه باعتباره نتاج قوانين الهيمنة القدرية. ورغم كل محاولات الكنيسة والقديسين في تكييف الفكر الكنسي/ السكولاني *scholastic* المدرسي ليوائم متطلبات التغيير الذي أصبح واقعاً بدءاً من الموقف من التجاره الذي كان امتداداً لمفاهيم المسيحية الأولى في موقفها من الطمع والشهوات والترف، حيث كان يرى القديس جيروم ان الغني هو مجرم ابن مجرم، ويرى القديس اوغسطين أن التجاره يمكن أن تصرف البشر عن وجه الله لتصبح على يد توما الاكويني شرالابد منه" انظر. اريك فروم. الخوف من الحرية. ص ٥٠ وما بعدها" والتحول من السعر العادل الى السماح بانحرافات مختلفة عن السعر العادل من باب التعرض للخسارة، سد نفقة النقل، اجراء التحسينات على السلعة أو تغيير القيمة بسبب ظروف الزمان والمكان، إلى جانب الاستثناء المستند إلى المركز الاجتماعي للمتبادلين وقبول أسعار مختلفة تبعاً للمنشأ الطبقي للسلعة" سفر، ودليلة. ١٩٩٢. ص ٩٤ - ٩٦" وحسب رأي بعض المفكرين فان السكولانيين/ المدرسيين لم يظهروا احتجاجاً على حقيقة وجود أرباح، بل انهم يهدفون إلى تعيين حدود الربح حفاظاً على التراتب الاجتماعي الطبقي الإقطاعي وعدم الإخلال به " انظر. كبه. ١٩٧٢. ص ٤٥٥". والتحول من الموقف المتشدد من الربا وشجبة، ومنع الإقراض لقاء فائدة، إلى تبرير الربا الإنتاجي (بعد الثورة الكالفينية) بشكل صريح، الا أن كل محاولات الكنيسة وقديسيها والمعلمين الكنسيين من مط التعاليم، ليس المسيحية النقية، فحسب، بل وحتى السكولانية المسيحية المكيفة أصلاً لتطويع منطق الحركة المتسارعه، لم تصمد بسبب نمو الإنتاج الحرفي وتخطيه حدود الاستهلاك المحلي"

للمزيد انظر. طارق العزاوي ١٩٧٥. ص ٤٢" وذلك بفعل تطور قوى الإنتاج الذي يوعز في جزء كبير منه إلى الحروب الصليبية والاحتكاك بالعالم المتقدم آنذاك (الإسلامي) الذي كان من مظاهره استعمال الفرن عالي الحرارة في صهر المعادن، انتشار استعمال الطاقة المائية والهوائية لتحريك الدواليب والآلات، واستعمال المضخات لاستخراج الفحم، والرافعات، استثمار الثروات الجوفية، انتشار الآلات ذات النابض، استعمال الامبيق في التقطير، استخلاص العطور والزيوت والعقاقير، استعمال فنون استصلاح الأراضي، من تسميد واستصلاح وري، بما يتطلبه من طلب متزايد على الأيدي العاملة، التطور في بناء السفن، وفي فن الملاحة، إدخال علم السيمياء *alchemy* التي كانت غايتها تحويل المعادن الخسيسه إلى ذهب واكتشاف علاج كلي للمرض ووسيلة لإطالة الحياة أو تحويل الأشياء المبتذلة إلى نفيسة، أو القدرة على ذلك (معجم المورد ص ٣٧) إضافة إلى نقلهم عن العرب الطريقة العشرية *decimal notation* الجبر والأعداد الحديثة (أنجلس جداوليات الطبيعة ص ٣٤).

لقد انعكس هذا التقدم في نمو التجارة وتطور المبادلات الذي هدم التنظيمات الحرفية المعروفة بنظام الطوائف وأفرغها من محتواها، وبدء النزاع بين أصحاب الطائفة الواحدة والمهنة الواحدة، ليتفجر ذلك الهدوء والثبات والرضا أمام اشتداد التمايزات والتناقضات في حياة وحاجات الأفراد، ليس بين مستوى طبقي وآخر بل وحتى داخل الطبقة الواحدة (عبد الجبار العبيدي. ٢٠١١ ص ٤٧).

وأصبح احتكار المهنة مقتصرًا على أرباب العمل وأولادهم، وبولغ في تقدير نوعية العمل متصاحبًا بتعسف في الأحكام، وخرق الأنظمة وتقاليد الطوائف *cuild* فقضي على التضامن الذي كان يسود الحرفه الواحدة، وقسمت الحرفة الواحدة إلى طوائف .

كما أن ازدياد الإنتاج الحرفي أدى إلى تخطي الاستهلاك المحلي وأخذت تظهر وتتكاثر نتيجة لذلك طبقة من الوسطاء الذين يشتررون إنتاج الحرفي ويبيعونه في مناطق أخرى والذين استطاعوا من خلال استخدامهم رأسمالهم المرابي في تفويض هيمنه المنتج الصغير على إنتاجه، ورجل الأعمال الصغير على أعماله، وكذا الحال بالنسبة إلى الطبقة الفلاحية التي كانت هي الأخرى جزء من الموقف العام، حيث تزداد تبعية المنتجين الصغار مجتمعين إلى هيمنة رأس المال المرابي باستخدامه شتى الطرق للهيمنة على العملية الاقتصادية برمتها. فبحجة توسيع الأعمال لمواجهة طلبات السوق أغري المنتج الصغير، ورجل الأعمال الصغير والفلاح، بفتح الأبواب أمام تسرب رأس المال المرابي للتزود بمستلزمات الإنتاج بالأجل، مروراً باحتكار شراء منتجاتهم واحتكار السوق، وانتهاءً بإفراضهم أبنان الأزمات وركود الأسواق وسوء المواسم الزراعية التي أخضعتهم منتجين، حرفيين، وزراعيين، لرحمة رأس المال المرابي، وحولتهم إلى عمال لديه "مجموعة من الكتاب السوفيتي ١٩٧٢ ص-١٧٦-١٨٣" في حين كان المنتج يعرف ما عليه إنتاجه وبأي ثمن يبيعه نسبياً والمكان الذي يبيع فيه .

كان لتطور السوق واتساعه الأثر البالغ في زعزعة الثقة بكل شيء بما فيها القيم والأفكار والعقائد والكنيسة. ثم أن حاجة تلك المعاملات التجارية في توسعها إلى النقود والطابع الذي سم الرأسمالية في نشأتها تجارية/ سبانيكية/ بيلونيه باحثه عن الذهب والفضة، وفي العلاقة بالتقدم التقني، الذي في تزوجه بها قادا معاً إلى حركه واسعة للاستكشافات الجغرافية، فكانت رحلات كولومبس، وفاسكودي كاما، وماجلان لبلوغ الهند في الأولى عن طريق السير غرباً، وباتجاه رأس الرجاء الصالح في الثانية، وحول العالم في الثالثة، ويكفي الإشارة إلى أن رحلة فاسكودي كاما لوحدتها درت أرباحاً تقدر بنسبة ٦٠٠٠% ستة آلاف في المائة" أنظر العزاوي. مصدر سابق. ص ٢٤ .

أن رأس المال التجاري/ المرابي الذي يسر حركة الاكتشافات الجغرافية بحثاً عن الذهب والفضة كان ذاته وراء الوسائل البدائية لتراكم رأس المال Primitive accumulation وعبر مسارات عديدة يكفي أن أشير هنا إلى :

### أ - المسار الأول. الداخلي وتمثل بالاتي:-

- أ - ١- التجريد من الملكية، ونزع ملكية المنتجين الحقيقيين abstract of property حيث يملك الفلاح الحقل الذي يزرعه ويملك الحرفي الأدوات التي يستعملها عبر ما يعرف بحركة التسييج enclosure movement بدءاً من انكلترا" كارل ماركس. رأس المال. ١٩٧٠. ص ٣-٧٩".
- أ - ٢- توزيع أراضي وممتلكات الكنيسة التي تمت مصادرتها على المقربين من الملك أو مزارعين يعملون بالمضاربة التجارية "ماركس. رأس المال. ج ٣ ف ٢. ص ١٠٦٤".
- أ - ٣- تكديس الحبوب لأحداث مجاعة وبيعها بعد ذلك بأسعار فاحشه. "جان بابي. ١٩٧٠. ص ٤٨".
- أ - ٤- التضخم المنظم "المصدر نفسه"
- أ - ٥- الحماية الجمركية "المصدر نفسه"

### ب - المسار الثاني. الخارجي

- ب - ١- الحروب الاقتصادية بهدف سحق المنافسين بالاستيلاء على المستعمرات وفرض اتفاقات تجارية رابحة معهم .
- ب - ٢- استخدام أسلوب النهب الذي رافق الحملات الاستعمارية، وقد لعبت الحروب الصليبية كأضخم عمليات نهب في التاريخ . الدور نفسه الذي لعبته القرصنة piracy كمصدر لتركم الثروات النقدية للتجار الأوروبيين من القرن الحادي عشر وحتى القرن الخامس عشر "ارنست ماندل. ١٩٧٢. ج ١. ص ١١١".
- ب - ٣- الحملات التجارية وما رافقتها من عمليات نهب وقرصنة وحسب " سومبارت " ففي كل الأزمان اختلطت التجارة البحرية في أساسها بالقرصنة " المصدر السابق "
- ب - ٤- تجارة العبيد. والتي كانت من صنوف التجارة الرابحة والرائجة والتي قضت نهائياً على القوة البشرية المنتجة في القارة الأفريقية وغيرها من المناطق الأخرى المستعمرة "محمد عبد الشفيق ١٩٨١. ص ٦٥".
- ب - ٥- إبادة السكان الأصليين وبالذات في المستعمرات الامريكيه، ففي غضون خمسين سنة أباد الغزاة الأسبان ١٥ مليون هندي في المستعمرات الهندية، وإستوصلت شأفة تلك المناطق الإلهه بالسكان مثل هايتي، نيكاراغوا، ساحل فنزويلا، عن بكرة أبيها، "ماندل. ج ١. ص ١١٧".

### ثانياً : الشروط الذاتية على مستوى الفكر

أن نشأة النظام الرأسمالي ترافقت بتغيرات كبيرة على مختلف الصعد استطاعت فيها حركة رأس المال من دمج الأفكار في حركتها عبر التفاعل المتبادل بين الفكر وحاجات المرحلة التاريخية وتوظيف العلوم لخدمة تقدم قوى الإنتاج لرفد النظام بوسائل القوة حيث خاضت البرجوازية صراعا مريراً مع الطبقات المتحالفة مع الماضي، وفي ظل هيمنة الأخيرة طيلة ما يقرب من ثلاثة قرون عمل فيها التجار والمرابون ادواراً متزايدة باتجاه تمزيق الثقافة المدرسية الكنسية، التي لم تُجدي معها إجراء التكييفات والإصلاحات في فكرها ومعتقداتها في ظل التجزئة الاجتماعية للوحدات الريفية المنعزلة في اقتصادات مغلقة، وهي تتسلح بنتائج التقدم العلمي في مجال الطبيعة "نيوتن Newton الفلك/ كوبر نيكس Copernicus" غاليلو Galileo منهج العلوم الطبيعية، الاستقرائي inductive (بيكون Bacon) والاستنباطي deductive ديكارت Descartes في مقارنة سلطه الكنيسة church على الثقافة والعقل في سبيل الانعتاق وتحرير العلم من التعاليم المسيحية والثقافة السكولانية scholastiasim باتجاه نزع سيطرتها المتمثلة في سلطات البابا pope لتنتهي إلى

## في اقتصاد انتقالي

تأميم الكنيسة في بريطانيا أولاً وتجريدها من المصادر الاقتصادية للسلطة حيث تكمن عوامل الهيمنة، لئيفتح الطريق أمامها نحو إقامة السلطة المركزية القومية ذات السيادة المطلقة *inifnitdominion* على سيادات الأفراد متخذة على عاتقها مهمة توحيد الأقاليم تحت سيطرتها .

لقد ترافقت تلك العملية في ردف مفهوم السيادة بنقله من مصادرة الإلهية إلى الطبيعية، واقتصار سيادة الكنيسة على الجانب الروحي من الحياة. الذي هو في حقيقته تجريدا لها من السلطة المدنية تأسيساً على الأيمان بقدرات الإنسان العقلية في أن يرقى إلى المعرفة وان يصنع أقداره دون منازع وإخضاع كل شيء إلى محكمة العقل، فأما أن يثبت وجوده وأما أن يرحل، حيث الإنسان وحده الذي أصبح مقياساً لكل الأشياء، مقياس وجود ما يوجد منها وما لا يوجد .

أن طبيعة العصر المغامرة ألهمت مقياس قوى التغيير، فلم يكن هناك رجل ذو شأن عاش آنذاك ولم يكثر الترحال أو لم يتكلم أربع أو خمس لغات أو لم يبرز في عدد من الحقول.

"فلم يكن ليونارد دافنشي رساما عظيما، فحسب، بل مهندساً وعالم رياضيات وميكانيكي عظيم أيضا وتدين له معظم الفروع المتنوعة للفيزياء باكتشافات هامة. البريشت دور Al Brecht dyrer كان رساما ونقاشا engraver ونحاتنا ومهندسا معماريا. ميكافيلي كان رجل دولة ومؤرخا وشاعرا وكان أول مؤلف عسكري مرموق للعصور الحديثة أيضا، ولم ينظف لوثر Luther إسطنبول الكنيسة القدر، فحسب، بل نظف اللغة الألمانية أيضا وأبدع النثر الألماني الحديث وألف كلمات، ولحن تلك ألترتيله المتفوقة الحافلة بثقة النصر جنبا إلى جنب مع الإيطاليين العظماء الذين تبدأ الفلسفة الحديثه بهم تلك الفلسفه التي قدمت شهادتها على خوازيق محكمة التفتيش وفي زناناتها. فكالفن Calvin احرق سيرفيتوس servitors على عمود التعذيب عندما كان الأخير على وشك اكتشاف دوران الدم وتركه نحو من ساعتين يشوى حيا، وكان كافيا، على الأقل بالنسبة لمحكمة التفتيش، أن يُحرق جوردانو برونو Giordanobruno بكل بساطه واما كوبر نيكوس Copernicus فقد رمى القفاز أرضا بوجه السلطة الكنسية في قضايا الطبيعة.

إلى هذا التاريخ يرجع تحرر العلوم الطبيعية من اللاهوت، حيث احتل علم ميكانيك الاجرام الأرضية والسماوية وهو أكثر العلوم الطبيعية الأساسية المكانة الأولى، والى جانبه وكخادم له الاكتشافات والكمال في الأساليب الرياضية، والانجازات الكبيرة اللاحقة المتمثلة بنيوتن neaten وليناوس Linnaeus والهندسة التحليلية لديكارت Descartes واللوغارتمات لنابير Napier والحساب التفاضلي والتكاملي لليبنيز Leibniz واكتشاف كيبلر kepler قوانين الكواكب السيارة. وبالنظرية الالتهابية *theory pnlogistic* تحررت الكيمياء من السيمياء ولم تعد حركة المادة مجرد حركة ميكانيكية بسيطة *crude* مجرد تغير في المكان، بل انها الحرارة والضوء والتوتر الكهربائي والمغناطيس، التراكيب والتحليل الكيميائيان، الحياة، والوعي. وبرهن غروف على ان جميع ما يدعى بالقوى الفيزيائية والقوى الكيميائية الميكانيكية والحرارة والضوء والكهرباء والمغناطيسي وحتي ما يدعى فعلاً القوى الكيميائية يتحول بعضها إلى بعض تحت شروط محدودة دون أي فقدان في القوة الحاصلة ليقدم البرهان الإضافي على مبدأ ديكارت كون أن كمية الحركة الموجودة في العالم ثابتة مما يعني تحلل القوى الفيزيائية إلى أشكال مختلفة للحركة، لحركة المادة المختلفة والتمايزة" انجلس. مصدر سابق. ص ٤٢ .

## المحور الثاني / إشكالية البناء الرأسمالي

إن ما جعلني استغرق في العرض أعلاه هو لتأكيد العلاقة الجدلية بين عدد لا يُحصى من المتغيرات الموضوعية المرتبطة بظواهر مختلفة وعلوم متعددة وعناصر مختلفة داخل العلم الواحد، تلك الظواهر والمتغيرات والقوانين الكامنة ورائها والمحركة لها والمحددة لاتجاهها ومستقبلها في العلاقة بالأدوار الإنسانية وقدراتها على وعي تلك القوانين وتحويلها الى مدركٍ من خلال توظيف عوامل التقدم التكنولوجي والنتائج العلمية الى امكانية تتواسق مع حركة الظواهر الموافقة او تحييد دورها غير الموافق للحاجات الانسانية والادارات والمصالح ، فالمسألة ليست مسألة اراده او رغبة كما تزعم بعض النظريات ومنها نظرية روستو.

إن الطروحات التي ترى في الرأسمالية ابنة فعلٍ قصدي/ بناء نظام/ إقامة نظام، هي امتداد لمدارس فلسفية مثالية تعتقد بوجود إرادة خارجية ومدارس فكرية غربية ذات نزوع مثالي (هذا، ومن دون إهمال او تناسي اللينينية التي تصطف الى جانبها، على الرغم من نزعتها المادية) والتي ترى في العوامل الارادويه (ولكن هذه المرة إرادوية بشرية) العنصر الحاسم للتحويل والانتقال من مرحلة الى أخرى، من مرحلة الركود الى الانطلاق، وعلى رأس تلك النظريات والمدارس الفكرية هي مدرسة والت ويطمان روستو في كتابه الصادر عام ١٩٦٠ حول مراحل النمو الاقتصادي، والذي يرى فيه ان المجتمعات تمر خلال مسيرة تطورها بخمسة مراحل كل مرحلة تفضي الى المرحلة التي تليها والتي اقصرها على خمسة مراحل والتي نسجل عليها وعلى الافكار التي تنهج نهجها ملاحظتنا ومؤاخذتنا الآتية:

١- ان روستو ومن يتبع نهجه يختزل التاريخ البشري بأكمله بمرحلة واحدة يطلق عليها مرحلة المجتمع التقليدي **traditional society**، وهذا يعني ان تاريخ الانسانية - من وجهة نظره- كله مرحلة واحدة ، والنظام الرأسمالي وحده مرحلة بذاته، بل ويصف كل التاريخ الانساني ما قبل الرأسمالية (دون ان يشير اليها صراحة بل يستخدم بدلاً عنها مرحلة ما قبل العصر العلمي الذي بدأه نيوتن) ويسمه بالركود ...

والذي يتضمن على معنى ان الحركة ظاهره جديده مرهونة بالرأسمالية وحدها ونفيها عن المجتمعات السابقة عليها متناسياً التراكمات الفكرية والتقنية التي لولاها ما كان يمكن للرأسمالية ان توجد اصلاً .

فالرأسمالية والحركة الرأسمالية لم تنبثق من فراغ ولم تخلق من العدم بل هي مخاض/ صيرورة/ نتاج حركة ابدية مستمرة .

٢- إيعاز الشروط المسبقة للانطلاق الى البنى الفوقية متمثلة بالنظام السياسي والنخب المثقفة، عازلاً تلك البنى عن جذورها المقيمة في البناء التحتي المتمثل في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج .

٣- إيعاز اسباب التقدم الى مجرد رغبة القوى السياسية بعيداً عن كل المحتمات والاشتراطات التي تحكم عملية التقدم ، هذا ناهيك عن ان مفهوم التقدم بذاته لم يكن قد ولد بعد. ففكرة التقدم ومفهوم التقدم ولدت على يد الفرنسي الموسوعي ماري جان انطوان نيقولا كاريتا ماركيز دي كوندروسيه فيما بعد منتصف القرن الثامن عشر حين كتب في مخابه (كونه قد حكم عليه بالإعدام لانه من مؤيدي الثورة الفرنسية) كتب اشهر مؤلف وهو عرض تاريخي لتقدم العقل البشري

٤- تزييف التاريخ وخلطه وتضييع حقيقة النشوء التاريخي لما اسماه بالتقدم، بإعطاء تواريخ ، عدا انها عامة / مطلقة / فهي اعتباطية.

٥- في الوقت الذي يشير فيه الى الحوافز الحاده الكامنة وراء نشوء مرحلة الانطلاق مشيراً الى الثورة الالمانية عام ١٨٤٨ واليابانية عام ١٨٦٨.. الخ يتناسى النضد الكمي المعرفي والتفتي السابق عليها بكثير.

٦- إقصاء عملية التقدم على عوامل كمية محضه مثل ارتفاع معدل الاستثمار كنسبه من الدخل القومي. او ظهور صناعات رائده... الخ متناسياً ان لا قيمة لهذا الكم دون ان يؤول الى نوع يتمثل

في حياة انسانية لانفة بعيده عن الصراعات والحروب والفوارق الطبقيه والمرض وشدة العمل... الخ .

٧- تحديد مدد زمنيہ للمراحل التاريخيه للنمو التي درسها مستقاة من تجارب خاصة ومشاهدات خاصة، والعمل على إعدامها وإعطائها صفةً عموميةً مطلقةً .

٨- اما أخطر ما تضمنته نظريته فهو تبرير عسكرة الاقتصاد بحجة الحفاظ على الامن ومنجزات النظام الرأسمالي، الذي اعتبره خاتمة التطور وقفل التاريخ البشري. وقدوة الامم، والسبيل الوحيد لتحقيق التقدم، ناهيك عن رفضه التغيير عبر الثورات الاجتماعية واصرارته على السير بطريق التطور التدريجي وهذا ما حدا بالمفكر الاقتصادي الراديكالي اوزر الى ايعاز اسباب ذيوع وشيوع نظرية روستو الى طبيعتها التطورية اللا ثورية.

ان هذا المنطق الذي يغتال حركة التاريخ، بما فيها حركة التطور الرأسمالي ويصادرها بمجرد رغبة النظام السياسي، و / او رغبة النخب المثقفة يتجاهل تماماً أن الرأسمالية لم تكن بناءً كمصدر للفعل يبني بما يتضمنه من محتوى ارادوي وغيوي قصدي للحركة في مألها والإعداد المسبق للقبض على جنس الجنين متلبساً بالمحتوى وكامل الخلقة، بل هي نمواً لعناصر احتاجت إلى نضد كمي لعدد لا يحصى من المتغيرات ولمنات من السنين. وبفعل عوامل المصادفه وعلى الضرورة المتأصلة في أصدفه - على حد تعبير أنجلس- الجدليات- ص ٥٤- في سعيها الانفلات من السبات والركود، لفئات أفرزتها الحركة أصدفه في الضرورة المتضمنة عليها، والتي أدركت ذاتها بها ووجدت ذاتها بها على انها صاحبة المصلحة الحقيقية فيها. حركة اقتصادية هي محض فعالية، نتاجاً أخطبوطيا للعملية الإنتاجية، رغبة بالتوسع في الإنتاج، أملتها ضرورات التطور التقني، وخلقتها عناصر من خارجها أصلاً، نتاجاً للحروب وما تمليه الحرب من توترات عقلية تحقيقاً للبقاء، واحتكاً حضارياً قسرياً بشعوب وأقوام وبعدي أدوات للقتال والبناء والإنتاج، ومواد وزروعات، وتراجم وأفكار تحالفت جميعها لتدفع بالعملية الإنتاجية نحو التوسع، والتي بدورها تجلب توسعاً في الأسواق واعتمال للأفكار السياسية والاقتصادية، وهي تسعى إلى التحرر من شرنقة قرون أسرتها في الكذب والزيغ والوهم لأفكار تدعي القداسة والخلاص "يبدوا أنهم لم يفوا بوعودهم وكانوا قد خسروا قسماً كبيراً من رهانهم على الحقيقة والسعادة- حسب هازار. مصدر سابق. ص ٩" لا لأن تحل محلها بل، لأنها مفردات من النوع القيمي، التي تركت أوريا نائمة طيلة ما يزيد على الألف عام، والتي لم تعد ذات معنى.

فالرأسمالية ليست نتاجاً وعبويًا ارادويًا قصدياً مسبقاً يعي ذاته قبل أن تولد، الرأسمالية ليست مدرسه فكريه بل وقائع انجبت مدارس فكرية، الرأسمالية ليست تاريخاً مُفسراً بل تاريخ يُفسر، الرأسمالية لم تولد نفسيتها قبل ولادتها ولم تولد أخلاقها قبل أن تولد، لذا لا يمكن تفسيرها بأنها نتاج عوامل نفسية كما يزعم ماكس فيبر. أو فبلن أو هي نتاج للتحلل الأخلاقي والقيمي والديني، وليست إعلاناً عن قرب الساعة كما يزعم ألقسسه واللاهوتيون، الرأسمالية هي نتاج للفعالية التي حتمتها واشترطتها التقنية والتقدم في قوى الإنتاج كعلاقة سببية عليه مباشره، وكل ما عدا ذلك هو توسيع للاتجاه، تكريساً له، انتماءً واختياراً للصدفة التي استحالت الى ضرورة اقتضت التحالف من أجل إدامتها ومنحها عوامل الاستمرار .

الرأسمالية ليست بناءً/ نموذجاً منمذجاً تمت صياغته قبلياً *ex\_poste* في دهاليز العقل الغربي وشرنقات التفلسف الغربي، بل هي نتاجاً لصيرورة العملية الإنتاجية ودور تقدم القوى الإنتاجية فيها كمقداح لتلك الآلية المتزودة من بطارية الحرب. والتي تم نقلها للمحركات الإنتاجية التي بدورها نقلتها إلى عجلات التقدم. وهي تشرعن نفسها، تفرز تشريعاتها وقوانينها وسياساتها التي تصبح ادواتاً عليه، لا لنشأتها، بل لاستمرارها ودوامها وسيادتها، وحتى بافتراض انها نتاج بناء، كافتراض مؤقت لإغراض التحليل، فإن هناك عدد من الشروط الداخلية والخارجية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التقنية والعلمية، الإنتاجية والبنوية، الموضوعية والذاتية، وفي مقدمة كل تلك الشروط هو وجود قطاعات إنتاجية أولاً وقطاعات إنتاجية ممكنة التحريض والاستفزاز بعوامل التقدم التقني ومحركة وخالقة لأسباب تقدم قوى الإنتاج في علاقه لا انفصام فيها يحتمها منطق الحركة والفعالية الإنتاجية في شروطه الداخلية بما يقتضيه من طبقات واعية مدركة عارفه لما تريد، ليس على المستوى الفني والادواتي، بل وعلى المستوى التشريعي والقانوني والسياسي، والتي حينها يصبح التعارض والرغبة في تحييد الدين والقيم السماوية والبنى السياسية المعبرة عنها والمؤسسات التي تغلفها ليست محض رغبة تأمليه خالصة، بل نزوعاً تأمليه الضرورات الموضوعية في أساسها الإنتاجي المتحالف مع ذاته ومع ما يجلبه منطق الإلينة والتأويل، و ضد كل القوى التي تحيل ضدها أي كانت قدسيتها، كخيار تأمليه الضرورات التقنية لفك كل ما يكبلها خارج منطق مصالحها المتواسقة والمتناغمة مع منطق التقنية وبالذات عندما تكون مغذاة بسوق فاغره متعطشة لمنتجاتها وبسياسات موسعه لها.

طبقة تستقوي بمواردها مقابل دولة كلما تزداد ضعفا تزداد اعتماداً على الطبقة الناهضة المهيمنة على الفائض الاقتصادي المتاح في خضم بحثها عن الموارد المالية التي تحفظ هيبتها، دولة مستعدة للتنازل عن كل ثيابها الملكية في خضم بحثها عن الموارد، تلك الثياب التي لن يصنعها غير رأس المال بما ينسجم ومصالحه، التي لا تني تزداد اتساعاً حتى تلوي رأس الملوك عند أقدام رأس المال وهو يسعى لرفد حركته بعوامل القوة، وبالذات عندما تصبح القوة والتراكم رديفان لا ينفصلان إزاء حكومات ملكية مطلقة مستعدة أن تبيع كل مقدساتها في سوق الهيبة الفضفاضة التي سيصفعها رأس المال، ودين هش لم يعد الإصلاح معه ممكناً رغم جراءة لوثر وجدول كالفن. وديناً هُزم في نفوس مريديه، ولن يحتاج ألا إلى مرسوم ملكي لطرده خارج الحياة المدنية بعد ان تعرى وفضح ورفعت عنه كل أيادي الرحمه بعد أن كف أن يكون الهياً و قدسياً وروحياً .



## المحور الثالث/ توصيف الانتقال بين الاشتراطات الخارجية والمحتمات الداخلية في

### الحركات السياسية الإقليمية

#### أولاً. الانتقال، المفهوم، الخط، الأسباب، المحددات.

ان الانتقال هو مرحلة التكوّن الجيني لاحتينات، انكسترومات، عناصر نمط انتاج جديد في حضن النمط القديم، والنظام الاجتماعي القديم أبان شيخوخته، وقبيل انحلاله وتفسخه في تواتر وترابط وتداخل بين ضعف النمط القديم، والاحالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والوعي باتجاه تصفيته، وبين نمو العناصر الجديدة، وما تشكلها وتفرضها من قوى إنتاجية، وعلاقات إنتاجية، وطبقات وليدة، ومصالح جديدة وسط القوى المضادة، وهي توشك أن تجهز عليها. وهنا فإن الانتقال، ليس هو ابن سن الشباب والقوة والنضج، كما هو الحال الإنساني، بل هو ابن الهرم والشيخوخة. لذا لا يرتقي لان يشكل وجودا معلوما، نمطا اقتصاديا، او اقتصادا يتطور تبعا لقوانينه وميكانيزماته الخاصة، لانه ببساطة نتاج صيرورة الانحطاط والتفسخ للنظام الاجتماعي القديم بكل بناه، من جهة، ونتاج تشكل ونمو لمكونات صيرورة النظام الاجتماعي الجديد، من جهة اخرى، وهو يحمل صفات النمط الاقتصادي القديم والنظام الاجتماعي القديم، الذي خرج منه، بعد ان حبل به، ولم يبرح مغادرته بعد، على الرغم من التراكم الكمي لكل العناصر الجديدة، ومقدمات التظاهرات الجديدة، التي لم تعد تشكل نوعا جديدا بعد، اي نظاما مكتفيا بذاته/ منتميا لنمطه الاقتصادي الجديد، الذي يقوم عليه بعد، ولانه لم يعد مكتفيا بذاته، منتميا لبناؤه ذاته، لظواهره المكتملة الكينونة، ولان ظواهر الكينونة الجديدة والتشكل الجديد غير مكتملة الوجود، ناقصة الوجود، فإنها غير معرفة/ غير قابلة للتصنيف والتوصيف .

الا ان من المؤسف ان هناك ميلا لتوصيف التغيرات الحاصلة في المنطقة بمرحلة الانتقال تارة، وبالنمط تارة، وبالاقتصاد السياسي الجديد للتغيرات السياسية والاقتصادية تارة اخرى، وهو يوازي ما وقع فيه لينين والطروحات السوفيتية الدوغمانية الايدولوجية طيلة عمر الثورة البلشفية، وحتى تفكيك الاتحاد السوفيتي على يد غورباتشوف "انظر. عبد الجبار محمود العبيدي. ٢٠١١. الفصل الثاني "ويرجع سبب هذا الخط والبحث عن استنتاجات سريعة الذي ليس هو بالمنهج العلمي، بل يدرج ويصنف- حسب باكون bacon- تحت ما يعرف بمنهج استباقات العقل، وهو منهجا تأمليا زائفا، الى عدد من العوامل التي يمكن اختصارها بالاتي :-

١. عدم التمييز بين الانتقال باعتباره تحولا غير مكتمل الوجود على مستوى الماهية نحو نمط اقتصادي جديد يقوم عليه ويتأسس بناء عليه ، واستنادا اليه ، نظاما اجتماعيا جديد ، وبين المكوّن المكتمل الوجود على مستوى الماهية .
٢. عدم التمييز بين مكونات واشتراطات النمط الاقتصادي باعتباره يتضمن على مستوى ناجز في تفارقه عن المستوى القديم لتطور قوى الانتاج ، وما يترتب عليه من علاقات انتاج جديدة ، وبين الانتقال الذي لم يكن قد تخلص بعد من سمات علاقات الانتاج القديمة بسبب ، ليس عدم تطور قوى الانتاج بشكل كاف ، فحسب ، بل وبسبب تأخر علاقات الانتاج على اللحاق بتطور قوى الانتاج .

## في اقتصاد انتقالي

٣. عدم الاعتراف بأن البناء التحتي متمثلا بقوى الانتاج وعلاقات الانتاج التي تشكل اسلوب الانتاج السائد، هو الذي يشترط البناء الفوقي الذي تقوم عليه لضمان التوافق مع المصالح الاقتصادية التي تشترطه وتشترط وجوده من بنى سياسية، وتشريعات قانونية، وايدولوجيا، وما يتصل بها من اداب وفنون، ومنظومة القيم والاخلاق . وان الانتقال، ليس ابن البنى الفوقية، بالرغم من انها احدي تعبيراته، بل ابن البنى التحتية، والا لماذا لم تسقط الانتفاضات والهيجات والرفض المقترن بالشقاء والاضطهاد المستمر تلك الانظمة التي عمّرت الاف السنين، وهي تجثم كالصخرة على صدر الشعوب .

٤. عدم التمييز بين التحول/ الانتقال المبني على اساس حركة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجتمعة، محليا، وبين التحويل/ التنمية المبني على حركة العناصر الاقتصادية والاجتماعية الخارجية المحكومة بالتقنية .

٥. عدم التمييز بين الحركة الحرة، وبين الحركة المحكومة بعوامل خارجية، بين التحول/ الانتقال، وبين التحويل القسري المغلف باصطلاحات محرفة عن محمولاتها، مثال ذلك، برامج التكيف الهيكلي، الاصلاح الهيكلي، التنمية، التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، وعليه ولاجل ازالة اللبس العالق في اللغة السائدة، حتى على المستوى الفكري والاكاديمي، فإن من الواجب تحديد مواصفات المرحلة التاريخية وحقيقة النظام الاجتماعي لهذا المسمى بالاقتصاد الانتقالي، وهل ان هذا الاخير هو انتقال لنظام اجتماعي، ام فوضى منظمة وممنهجة لتوابع النظام وحواشيه؟ وهل ان هذا المسمى اقتصاد انتقالي يمتطي حمارا، ام يركب عجلة؟ والى ما ينتقل؟ وهل هو على دراية بالآين والزمان؟ أم أنه لم يعرف استخدام البوصلة اصلا. وهذا الامر يحيل بنا الى تحديد الآتي :-

أ. ما هي المواصفات التاريخية للاقتصاد الانتقالي/ أي الانتقال من من؟ الى من، بمعنى الاتجاه؟  
ب. ما هي الامكانات المتاحة في شرطيها الموضوعي، وفي بعديه الداخلي والخارجي، وفي ركنيه، قوى الانتاج/ التقنية، وعلاقات الانتاج، والذاتي في بعديه، الفكر السائد، والفكر الناهض؟  
ج. تحديد من هي؟ وما هي؟ القوى الفاعلة في الحركة الانتقالية، وهل تتناسب هذه القوى مع البيئة التي تعمل في ظلها القوى تلك بمعناها الواسع والمتكثّر؟ بمعنى هل هي بيئة صالحة للانتقال؟ هل هي بيئة القوى التي ترفع لواء التغيير، والمقيمة في البناء التحتي المحلي؟ اي هل ان البيئة بينتها؟ بمعنى هل ان قوى التغيير تمتلك الشرعية التي تجد مقامها في الواقع الموضوعي والبنى الاجتماعية بكل متضمناتها / الطبقية، المصلحية؟

د. ما هو دور العوامل الخارجية؟ وهل ان البيئة العالمية متواسقة مع عملية الانتقال/ التحول/ التغيير بالمعنى المنظومي، لا بالمعنى المبتور عن جذوره البنيوية التحتية؟ اي هل ان قوى التغيير والقوى الفاعلة فيها، والمحركة للحركة الاقتصادية، تجد امتداداتها وتحالفاتها في البيئة الخارجية؟ ام ان البيئة الخارجية التي توحى وتدفع بالتغيير، هي ذاتها التي تصادره، وتصادر الحركة الاقتصادية والقوى الفاعلة فيها؟ وان البيئة النكوصية والافكار التي تعادي التقدم والقوى الماضوية فيها هي القوى المرغوبة والمدعومة من قبل البيئة الخارجية والقطبية العولمية المتأمركة؟

وهل ان الدعم الخارجي لقوى التغيير (من دون الخوض في محتواها وحقيقتها وصفاتها) هو دفعا للحركة (بالمعنى التحتي/ الهيكلي/ البنيوي/ الانتاجي) ام مصادرة لها باسم التغيير من فوق، وبهدف تكريس القوى المعادية للتقدم بعد قلب الروس الكاريكاتيرية فيها؟

وهذا يدعوننا للتساؤل لماذا يدعوا دعاة التقدم العالمي الأمريكي والغربي عموماً إلى التغيير؟ ولمصلحة من؟ وبأي اتجاه يراد الدفع به؟  
للاجابة على كل تلك الأسئلة أجد من المناسب الانتقال إلى مناقشة البيئة الخارجية واشتراطاتها الكونية.

## ثانياً . البيئة الخارجية واشتراطاتها الكونية

يروق للعديد من المفكرين الذين تتلمذوا في الغرب إبان حقبة السبعينيات وما تلاها، وتحت تأثير المد الفكري الكينزي، يروق لهم التعامل مع الرأسمالية باعتبارها نظاماً داخلياً مغلقاً، ممتنعين عن النظر بعين الوقائع إلى حقيقة النظام التوسعية كونه نظاماً إمبريالياً حدوده العالم أجمع، وصدق سيسيل رودس أحد منظري الاستعمار في القرن ١٩ حينما قال وهو يرى توزيع آخر ما تبقى من أفريقيا على المستعمرين، (وددت للحاق بالكواكب) "محمد عبد الشفيق عيسى. المصدر السابق. ١٩٨٤. ص ١٩-٤٥"

إن استعمار العالم ومحاولة تقسيم الكواكب واستقطابها في ظل الهيمنة القطبية الأحادية يشير إلى أن الرأسمالية في توسعها وإمبريالياتها، ليست ترفاً، هذا ناهيك عن الحقائق التي يمكن استخلاصها من الديناميكا الحرارية "إسماعيل محمود علي. ٢٠١١. ص ٢١٠"، أو اختياراً مترفاً نتاج التامل، بل هو ضرورة اقتصادية فرضتها البيئة التقنية، والرأسمالية في بنيتها وتركيباتها الحالية، التي تزداد خضوعاً للتقنية، معبراً عنها بتطور قوى الإنتاج، واندماج العلم بها، وتحويل تلك القوى، والعلم المندمج بها، وكل أشكال المعرفة ومضات العقل المبدع في اكتشافاته واختراعاته، تحويلها إلى ابتكار، بمعنى توظيفها لتصبح عنصراً معوقاً للانتقال والتحول عن الرأسمالية.

إن اختناق المراكز الرأسمالية الذي بلغ أشده مع حركة البحث العلمي واندماج العلم بالإنتاج وتقدم القطاعات الرائدة، المتمثلة بالمعلوماتية، الاتصالات، الفضاء، الأوتوماتون، السبرانطيق، كلها أوجبت ضرورة الانتقال (على المستوى الأيدولوجي) من منع تطور البلدان المتخلفة المحكومة بـ استراتيجيات التنمية المزعومة/ المانعة للتنمية، ومن النشر الممنوع للتصنيع، إلى ضرورة تهيئة هذه البلدان وتكييفها لالتهام المخرجات الجديدة للصناعات الرائدة، ولا يهم أين ستوضع الحاسبة على ظهر حمار أم على طاولة الولاة، ولا يهم ماذا سنعمل بالشبكة الإلكترونية، وفخ الديمقراطية كإداة ميسرة لها. هذا ناهيك عن أشكال التصريف للسلع الأخرى والخدمات الأخرى التقليدية منها والمحدث، الاستهلاكية منها أم الاستثمارية، الحقيقية منها والمصطنعة، الإنتاجية منها وغير الإنتاجية، الخفيفة منها والثقيلة، كبيرة الحجم منها والدقيقة، المدنية منها والعسكرية، الملوثة منها للبيئة والملوثة للعقل.

إن مما لا شك فيه أن هذا النشر لأجزاء من التصنيع (الملوث والمتقادم والمتراقق بالفتوحات الواسعة لفك الاختناقات إبان الحرب الباردة وما تلاها) لتيسير الانتقال ذاك بمفهومه المؤدلج تطلب بنية مفاهيمية وحزمة سياساتية وإجرائية تمثلت بالآتي:-

- ١- سلة من المفاهيم على غرار الإصلاحات الهيكلية/ برامج التكيف/ تنمية مستدامة /اقتصاد المعرفة .
- ٢- صنع نخب سياسية وحكومات في حقن خارجية منذ أوائل الستينيات مهمتها قلب وتهديم البنى المعوقة (ليس للحركة الطبيعية) بل لهدم البنى الحقيقية للتقدم .
- ٣- امركة الحكومات وضمن اختيارها منزوعة الانتماء وغير ذات اتجاه بما يسهل تنفيذها الاعمى للسياسات والبرامج المملاة عليها بكل امانة !
- ٤- امركة النخب المثقفة المحلية واغراءها بالايفادات والنعم المسروقة اصلا من بلدانها بما ييسر مسخها وغسل ادماغها لتصبح صالحة لهضم وتمثل السياسات والبرامج الخارجية وبتفنن في تحييد شخوصها والمتجارة بهم في سوق النخاسة السياسية .
- ٥- تركيز السياسات والاجراءات على نهب الفائض الاقتصادي وعلى يد النخب المحلية وطروحاتها المجتررة من البرامج الاجنبية بما يسهم في منع وتعقيم اي سلوك عقلائي منتج مجدي اقتصاديا وبنويا .
- ٦- مصادرة الثروات البشرية من اساتذة ومثقفين وطلبة متفوقين ونوابغ علمية (كلفت البلدان المعنية موارد مالية هائلة) ونقلها خارج الرحم الاجتماعي تحت مظلات الايفادات والزمالات والبعثات الدراسية والتي هي صورة من صور الاتجار بالبشر وعودة النخاسة القديمة (التجارة بالعبيد) الى نخاسة جديدة تتمثلة بالاتجار بالعلماء والمثقفين والتي هي في حقيقتها شكلا اخر ميطنا من اشكال نهب، ليس الفائض الاقتصادي المتدفق، بل نهب الفائض المتراكم الذي احتاجت تلك البلدان فيه الى عشرات السنين من الانفاق والكدح والعرق .
- ٧- اعتماد مناهج تدريسية مغربنة منزوعة الاصاله المعرفية باسم العلمية واقتصاد المعرفة.
- ٨- نشر ثقافات التسيب والتهتك والابتذال باستخدام الادوات التقنية الحديثة وباسم الديمقراطية وحرية الشعوب ، تصادر حريتها في الانتقال والحركة.
- ٩- توظيف الشعوب ضد ذاتها بعد تقطيع او اصرها وتذيرها لتسهل ادارتها.
- ١٠- احياء الانتماءات ما قبل مجتمعية، ليس لمرحلة ما قبل الصناعة، بل لمرحلة ما قبل التشكل المجتمعي والدولة من خلال اعلاء شان العشائرية والاثنية والطائفية والتخاطب مع المجتمع المذرر من خلال ليس مندوبيه الساميين/ الشرعيين، بل من خلال مندوبيه ممثلي هذا التذير والتشطي والتقطيع .

لذا فان تصوير التغييرات السياسية الكاريكاتيرية الحالية على الساحة الاقليمية باعتبارها قدحة التغيير المؤسس (لثورات) شعبية ضد السلطات الحاكمة الطاغية المستبدة الفاسدة باتجاه مطالب الحرية للمواطن وترسيخ القيم الديمقراطية، وهي تمد اصابعها وخيوطها لتشمل كافة ابناء الشعب وتنتج نحو تنمية مستدامة بدلا من نمو طالت فترة اعاقته على يد انظمة فاسدة- حسب الخطاب الرسمي العربي- "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية المؤتمر العلمي الثاني عشر تحت عنوان الاقتصاد السياسي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول العربية ك١ . ٢٠١١ " لهو التضليل بعينه والتزييف بعينه والتجهيل بعينه، وذلك للأسباب الاتية :-



### في اقتصاد انتقالي

- ١- ان القوى المطالبة بالتغيير تمثل خليطا متنافرا من المصالح والثقافات للفئات والشرائح والطبقات، وإذا كان هذا يمثل مؤشرا ايجابيا كما يدعي معظم المثقفين من الذين تعج بهم الفضائيات ويعج بهم ضجيج العقل ، فانها في اعتقادي تمثل مؤشرا سلبيا لانها تعبر عن لا اتجاه، وعن غياب مصالح واضحة سائدة موضوعية- تحتية- انتاجية- طبقية، بل هي مجرد عناصر غاضبة مغضبة تحركها الالة الاعلامية العولمية التي اسهمت هي ذاتها طيلة اكثر من نصف قرن في تعميم واجترار خطاب الانظمة الظلامية السائدة المنصبة والممكنة والمدعمة من قبل او عيتها.
- ٢- غياب مطالب حقيقية منهجية منطقية استراتيجية برامجيه للتغيير، وكأن التغيير مطلوبا لذاته.
- ٣- غياب البرامج الاقتصادية الحقيقية (لا الاصلاحية) بل البنائية، واقتصار المطالب المعلنة على توسيع المنافع ودائرة الرفاه المرسومة بعناية فائقة كفخ لتتفيه الشعوب.
- ٤- لا يوجد قادة حقيقيون منبثقون من البنى الاقتصادية الانتاجية سواء أكانت اقطاعية، برجوازية، فلاحية، عمالية، اياً كانت، بقدر ما كانت تعبيرا عن قادة شارع وهميين لحظويين لا هدف لهم غير اسقاط السلطات ورؤوسها ، ليصار وبعد الجهد الهوليودي الدقيق وصناعة النجم الجديد القادم من ارض الميعاد المتمثلة بمكاتب صناعة قادة العالم المتخلف في القواعد الامريكية الغربية الاوروبية ، يصار الى اتفاق عليه عبر كتل شبكية مموله ومعدة بعناية ومحركة عن طريق الريمونت كونترول .



## مستخلص نهائي

نخلص مما تقدم ان الانتقال المزعوم ذا الموسوم بالربيع العربي تارة، والانتقال، تارة اخرى هو (انتقال) في البنى الفوقية، بل وانتقال في راس السلطة التي هي جزءاً تافهاً من اجزاء البنى الفوقية مفصولاً عن جسده المقيم في البنى التحتية ومنفصلاً عن تجلياته في الفكر والوعي المجتمعي المبثور عن المصالح الطبقية الحقيقية الممنوعة من التكون والتشكل والتجوهـر والمستعاض عنها بتشكيلات زائفة ما قبل مجتمعية لاكساب السلطات الخارجية الصفة الشرعية وهو حقاً ربيعاً ولكن من المؤسف أنه ليس ربيعاً عربياً بل ربيعاً أمريكياً بامتياز.

## المصادر

١. بول هازار. ازمة الوعي الاوربي. ترجمة ديوسف عاصي- المنظمة العربية للترجمة ص ١ بيروت. ٢٠٠٩.
٢. ابراهيم كبة دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي. ط٢. مطبعة العاني. بغداد ١٩٧٢. ص. ٤٥٥.
٣. طارق العزاوي. الفكر والتاريخ الاقتصادي ط٢. ١٩٧٥. مطبعة الأزهر- بغداد.
٤. انجلس. جدليات الطبيعة. ترجمة محمد اسامة الكوتلي. دار الفن الحديث العالمي. دمشق. ١٩٧٠.
٥. عبد الجبار العبيدي. خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة- دار الحامد للنشر والتوزيع. الاردن- عمان. ٢٠١١.
٦. والت ويتمان روستو. مراحل النمو الاقتصادي. ترجمة برهان الدجاني. المكتبة الأهلية. بيروت ١٩٦٠.
٧. مجموعة من الكتاب السوفيتي. اسس الاشتراكية العلمية لمجلدين. ترجمة بدار الدين السباعي . دار الجماهير للطباعة-١٩٧٢
٨. كارل ماركس. رأس المال. ترجمة محمد عتيابي. بدون تاريخ
٩. جان بابي القوانين الاساسية للاقتصاد الرأسمالي. ترجمة لجنة من الأساتذة. ط١ منشورات مكتبة النهضة / بغداد ودار العلم / بيروت . ١٩٧٠
١٠. اسماعيل محمود علي. تاريخ الفكر الاقتصادي- الإسكندرية مكتبة الوفاء القانونية . ٢٠١١
١١. ارنست ماندل. النظرية الماركسية. ترجمة جورج طرابيشي ط١. دار الحقيقة. بيروت. ١٩٧٢.
١٢. محمد عبد الشفيع عيسى . ط١/ دار الوحدة. بيروت. ١٩٨١.